المحاضرة رقم : 01 مدخل لمالية المؤسسة

2-1- تعريف الوظيفة المالية:

هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

كما تتجلّى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل و الحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدّي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يُعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، و قاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المُخَطط له.

1- تعريف التسيير المالي:

يُعرَّف التسيير المالي على أنّه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة و يسعى إلى تحقيق و تطبيق مختلف الأهداف و المُخطَّطات المالية، حيث يُستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تُساعد المؤسسة على الاندماج مع مكوِّنات المحيط المالي.

تنشط المؤسسة وتتطور في بيئة مالية مُعقَّدة و غير مُستقرَّة، و كلما كبُر حجمها كلما زاد تعقُّد واتساع البيئة المالية المُحيطة بها، مما يُحتّم عليها تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيُّرات والتأقلم معها من أجل ضمان صيرورتها.

1-1- تعريف التشخيص المالي:

يُعرّف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضُّعف ذات الطبيعة المالية.

وتعتبر المعطيات المالية التي تُقدِّمها كل من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلة قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيس للمُحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة و التي من المفروض أن يوفرُها نظام المعلومات المالي، و هي معطيات متعلقة بالبنوك و العملاء والمورِّدين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل...إلخ، والشكل التالي يوضح الصيرورة العامة لعملية التشخيص المالي:

أهداف التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي من اجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1. معرفة المركز المالي للمؤسسة.
2. تحديد المركز الائتماني لها.
3. الوصول الى القيمة الاستثمارية للمشروع.
4. اختبار مدى كفاءة العمليات المختلفة و كفاءة إدارة المؤسسة.
5. الحكم على مدى صلاحيات السياسات المالية المتبعة.
6. معرفة مركز المؤسسة في قطاعها الإنتاجي من بين مختلف المؤسسات الأخرى.
7. تخطيط السياسات المالية المستقبلية للمؤسسة.

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

1. **المساهمون:** يهتم المساهمون بالدرجة الأولى بالتحليل المالي و ذلك من خلال دراستهم للجداول المالية للمؤسسة من اجل اتخاذ قرارات سليمة تساعدهم فيما يخص الاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها أو شراء أسهم جديدة.و ينصب اهتمامهم بالدرجة الأولى على الميزانية و جدول النتائج من أجل تقييم العائد على الأموال المستثمرة و على المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.
2. **الدائنون:** يهتم الدائنون بمعرفة المركز المالي وتحليل المركز الائتماني و مدى قدرتها على تسديد الديون المترتبة عليها و مدى توفرها على هامش أمان يسمح بتغطية الفوائد السنوية و هذا بغرض الاستخدام الأمثل للقروض التي تحصلت عليها.لذا فان نجد الدائنين على المدى القصير كالبنوك و الموردون ينصب اهتمامهم على الأصول المتداولة التي تحوزة المؤسسة و مدى قابلية هذه الأصول على تغطية خصومها التمويلية و المقدار الصافي منه أي يركزون على سيولة المؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.أما الدائنون على المدى الطويل مثل حملة السندات و أصحاب الديون الطويلة الأجل فينصب اهتمامهم على حقيقية المركز المالي طويل الأجل من حيث قدرة الارباح من تغطية الفوائد السنوية و أقساط الديون التي تدفعها المؤسسة سنويا، كذلك يهتمون بمعرفة الديون الطويلة بالنسبة لمصادر التمويل الدائم(القروض الطويلة و الأموال الخاصة) من حيث زيادة الأموال الخاصة مقارنة بحقوق الدائنين مما يدل على زيادة هامش الأمان لهم .
3. **إدارة المؤسسة:**يساعد التحليل المالي الإدارة على وضع خطط مالية ناجحة في المستقبل و تقييم السياسات المالية الخاصة بالاستثمارات.
4. **الدولة:** يساعد التحليل المالي الدولة على معرفة ربحية المؤسسة كما أنها توجه سياساتها التنموية بتشجيع الاستثمار أو تقليصه، بغية تقديم تحفيزا ضريبية للنهوض بهذه المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية في شكل تخفيضات ضريبية و جبائية.

الوثائق المستعملة فى التحليل المالى مصادر

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية حيث أنه وحسب النظام المحاسبي المالي في مادته رقم (1.210) من القرار المؤرخ 28 ربيع الأول عام 1430 . الموافق لـ 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الكيانات الصغيرة تشتمل على[1]:

- الميزانية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **العدد رقم: 19**، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

- حساب النتائج؛
- جدول سيولة (تدفقات) الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

- حسب النظام المحاسبي المالي فإنه تم تعريف الميزانية وفق نص المادة رقم (33) من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي[2]: **"تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"**.
- إذا وحسب النظام المحاسبي المالي فالميزانية هي قائمة تبين لنا عناصر الأصول والخصوم، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم فحسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية.
- ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

- الشكل رقم (03-02):كتل الميزانية المالية المختصرة

الأصول		الخصوم
الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية):		**الأموال الدائمة:** - رؤوس الأموال الخاصة؛ - الخصوم غير الجارية.
الأصول المتداولة (الأصول الجارية): - المخزونات؛ - المدينون الأقل من سنة؛ - المتاحات.	**رأس المال العامل سيولة FR_L**	**الخصوم الجارية:** - الديون الأقل من سنة.

المصدر: من تصور الطالب بناء على الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي الموضحة في الشكلين رقم (**02-03**)، (**02-04**).

ثانيا: حساب النتائج

أ. **تعريف حساب النتائج:** كشف يظهر إيرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها، وكذلك المصاريف والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وذلك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية[3]. فحساب النتائج يعتبر أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن تلك الفترة.

حسب النظام المحاسبي المالي في المادة رقم (1.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإن حساب النتائج يعرف على أنه: **"بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"**.

---

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **العدد رقم: 27**، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 14.

(3) محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي: **المحاسبة المالية –مدخل نظم المعلومات–**، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 29.

البيان	ملاحظة	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة		70	
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها		72	
الإنتاج المثبت		73	
إعانات الاستغلال		74	
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة		60	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		61 و62	
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين		63	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		64	
4- إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى		75	
الأعباء العملياتية الأخرى		65	
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة		68	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		78	
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية		76	
الأعباء المالية		66	
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		695 و698	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		692 و693	
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها)		77	
عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها)		67	
9- النتيجة غير العادية			
10- صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (*)			
11- صافي نتيجة المجموع المدمج (*)			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع(*)			

(*) لا يستعمل إلا في تقديم البيانات المالية المدمجة.